جمهورية مصر العربية - قرار رئيس الجمهورية - رقم 286 لسنة 2008 الصادر بتاريخ 2008-10-04 نشر بتاريخ 2009-04-23 يعمل به إعتبارا من 2007-06-10 بشأن الموافقة على عقد الاتفاق التنفيذي الموقع في القاهرة بتاريخ 2007/6/10 بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمي لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الهاشة بمنطقة مصر الوسطى - العليا. الجريدة الرسمية 17

توقيع : محمد حسني مبارك - رئيس الجمهورية

ديباجة

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (151) من الدستور؛

وبعد أخذ رأي مجلس الوزراء؛

:قرر

المادة 1 إصدار

ووفق على عقد الاتفاق التنفيذي الموقع في القاهرة بتاريخ 2007/6/10 بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمي لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الهاشة بمنطقة مصر الوسطى - العليا، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

مقدمة

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية (والتي سوف يشار إليها هنا فيما بعد "بالحكومة") وبرنامج الأغذية العالمي (والذي قد وقعا الاتفاقية الأساسية والخاصة بمساعدات برنامج الأغذية العالمي وذلك ضمن "WFP" سوف يشار إليه هنا فيما بعد به محتوى الاتفاقية التي وقعت بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي في 5 سبتمبر 1968 وحيث إن برنامج الأغذية العالمي قد وافق على تقديم هذه المساعدة في ضمن إطار وفي نطاق الشروط والأحوال الواردة بالبرنامج القطري والمعتمد من المجلس التنفيذي والمقدم لحكومة مصر في أكتوبر 2006 وفي نطاق خطة العمل للبرنامج القطري والموقع من كل من معالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي نيابة عن الحكومة المصرية ومدير المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي بمصر نيابة عن البرنامج.

وحيث إن الحكومة قد طلبت مساعدة البرنامج في تنفيذ المكون الثالث للبرنامج القطري وهو "المساندة في سبل العيش وتكوين الأصول لفقراء الريف في مصر الوسطى والعليا" (والمشار إليها هنا فيما بعد "بالمشروع") ولذلك ولرغبة كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي في تبادل التعاون من خلال المشروع السابق ذكره قد وافقا على ما يلي:

المادة 1 عقد اتفاق

الغرض من ووصف المشروع ومساعدة برنامج الأغذية العالمي

:مضمون سياسة المشروع (1-1)

يخاطب هذا المشروع مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتي نجمت عن الفقر المدقع في مناطق مصر العليا وذلك من خلال استعراض أفضل الممارسات لمساعدة واضعي السياسة في حكومة مصر وتستهدف هذه السياسة زيادة مستويات الدخل وبالتالي تسمح بفتح طريق لتحقيق الأمن الغذائي بمناطق مصر العليا وسوف يتحقق ذلك من خلال مساعدة المجتمعات الريفية التي تعاني من الفقر على خلق أصول مادية بشرية واجتماعية والتي ستسهم في زيادة دخل تلك المجتمعات من الزراعة والثروة الحيوانية والأنشطة المكملة لها

وبتنفيذ ذلك سوف يتمكن المشروع من مساعدة حائزي الحيازات الزراعية الصغيرة على تحسين التنوع المحصولي لزراعاتهم، زيادة فرصة التعامل مع الأسواق وتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد وأيضًا تحسين الإنتاجية في مجالاتها المختلفة والقائمين بها، كما تهتم هذه السياسة بتوضيح أفضل الممارسات لخلق فرصة عمل في هذا القطاع الخاص بالفقراء وغير الحائزين على أراضي زراعية وخاصة المرأة والخريجين الذين يعانون من البطالة.

تحليل المشكلة (2-1):

لقد استفادت مصر على مدى السنتين السابقتين من النمو الاقتصادي الذي بلغ من 3 إلى 6% سنويًا، ومع ذلك فإن هذا النمو يخفي وراءه تغييرات خاصة في مواقع هامة ففي حين بلغ النمو الاقتصادي حوالي 8% في مناطق الحضر تعرضت مناطق أخرى مثل مصر العليا لتأثير سلبي على معدل النمو لدخل الفرد ومازالت محافظات مصر العليا تسجل على أنها أكثر المحافظات التي تعاني من عجز الموارد والشروط الأساسية التي تكفل مركزا متكافئًا لأفراد المجتمع كما أنها أكثر الأقاليم تعرضًا لعجز الأمن الغذائي بالدولة حيث إن نسبة حوالي 34.2% من التعداد السكاني بتلك المحافظات يعيش دون خط الفقر وأن حوالي 36.4% من التعداد يستهلك معدلات أقل من الأساسيات اللازمة لاحتياجاتهم الغذائية اليومية المفروض وإن حوالي 55% من فقراء مصر يعيشون في إقليم مصر العليا وتمثل محافظتي سوهاج وأسيوط أكثر المحافظات التي تعاني من أسوأ معدلات التنمية وانتشار الفقر.

وتتفاقم معدلات الفقر في هذا الإقليم نتيجة لتفتت الحيازة الزراعية وتحولها إلى حيازات في منتهى الصغر وبما يمكن القول معه إن حوالي 47% من حائزي تلك الحيازات (أقل من فدان) يعتبروا من شريحة المعدمين أو غير الحائزين على حيازات زراعية في حين حوالي 35% تتراوح الحيازة الزراعية بينهم ما بين فدان إلى ثلاثة أفدنة.

وتمثل الحيازات الصغيرة أكثر من 50% من إجمالي قيمة الأراضي الزراعية في إقليم مصر العليا وهو ما يشير إلى أهميته على المستوى القومي فيا يتعلق بقيمة الأصول والاحتمالات المستقبلية الزراعية، لقد تم تصنيف المزارعين الحائزين على حيازات زراعية صغيرة (فدانين أو أقل) كنموذج للفقر حيث يعانون من ضآلة العائد من الزراعة وذلك نتيجة لحجم الحيازة مقترنة باختيار نوع المحاصيل الفقيرة في عائداتها الاقتصادية وكذلك الخدمات الإرشادية غير المناسبة غير قادر على شراء ثروة حيوانية كما لا توجد لديه السبل للحصول على تمويل صغير.

ونتيجة للفقر السائد يعاني فقراء سكان الريف بإقليم مصر العليا من صعوبة توفير التغذية المناسبة وقد تبين من الدراسات الميدانية على المستوى القومي أن حوالي 15.6 من الأطفال تحت سن خمس سنوات يعانون من التغذية في حين تصل النسبة بين أطفال المناطق الريفية في إقليم مصر العليا أكثر من 20% والتي يعاني 5% منهم من الهزال وحوالي 12% منهم يعانون من نقص الوزن مقاربة بالمعدلات الطبيعية للأطفال في نفس مرحلة العمر، كما أسفر المسح الميداني المنفذ حديثًا بمعرفة برنامج الأغذية العالمي في مواقع عمل مشروعاته بإقليم مصر العليا عن ظهور مؤشرات واضحة لنقص فيتامين (أ) بين حوالي 30% من السيدات وانتشار الأنيميا في حوالي 90% و97% بين الأمهات والأطفال تحت سن خمس سنوات على التوالي كما أظهر المسح الميداني أيضًا أن حوالي 25% من الأطفال بمناطق عمل مشروعات البرنامج تعاني من نقص الوزن والهزال الذي صنف على أنه ظاهرة متكررة في 13% من الحالات التي تم بحثها.

ولمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة تشجع الأسر الفقيرة أطفالها خاصة الصبية على العمل كما تحرم الفتيات منهم من التعليم الأساسي هذا بالإضافة إلى قيامهم بدفع قيمة المشتريات لاحتياجات الأسرة بالآجل مقتصرين على الحد الأدنى من الكم والنوع في غذائهم كما يشتركون فيما يسمى بنظام الجمعية وذلك بدفع مبلغ شهري لمدة محددة لمجموعة مجددة ويتم قبضها بالتناوب.

إن انتشار الفقر وأمراض سوء التغذية في صعيد مصر مظهر يتناقض مع تطبيق الحكومة لبرنامج شامل يعمل على توفير الدعم الحكومي لمواد غذائية محددة وينفذ تحت شعار حماية المستهلك الفقير حيث إن تلك الفئات الفقيرة والضعيفة في صعيد مصر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك البرامج التي مازالت تمثل عبئًا على العجز الموجود بالفعل في الموازنة

وميزان مدفوعات للدولة والذي يقدر بما يزيد عن 7 مليار دولار و31.5 مليار دولار على التوالي. وتقوم الحكومة المصرية حاليًا بإصلاح هذه البرامج (بطاقات التموين) حتى يصل الدعم لمستحقيه من الفقراء دون غيرهم بالإضافة إلى تحسين نوعية المواد الغذائية المقدمة. وفي هذا الشأن يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يساعد على سد تلك الفجوة وتقديم مساعداته للفقراء المعدمين لحين قيام الحكومة بالانتهاء من إصلاح برامج الدعم الغذائي.

إدراكًا منها لحالة الفقر السائدة في صعيد مصر، خططت الحكومة لمواصلة زيادة الاستثمارات المتدفقة إلى هذه المنطقة خلال الخطة الخمسية (2007 - 2011) وهو الاتجاه الذي بدأ في الخطة الخمسية (2002 - 2007) كما تعمل الحكومة على تطبيق سياسة اللامركزية خاصة فيما يتعلق بالأنشطة المالية والتنموية بهدف زيادة كفاءة استخدام الاستثمارات العامة.

المساعدات السابقة لبرنامج الأغذية العالمي لدعم الفئات الهاشة (3-1):

يقدم برنامج الأغذية العالمي دعمه لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في سياستها لتوطين شباب الخريجين الذين يعانون من البطالة وصغار المزارعين وتمليكهم أراضي صحراوية جديدة لاستصلاحها، قام البرنامج بمساعدة سلسلة من المشاريع الاستيطانية على أراضي الاستصلاح الجديدة في مصر بتكلفة إجمالية حوالي 300 مليون دولار، وقد غطت هذه المساعدات خلال ال 28 سنة الماضية حوالي 32% من إجمالي الأراضي المستصلحة حديثًا حيث تم توطين 166 أسرة حتى الآن. لقد تركزت مساعدات برنامج الأغذية العالمي على الأراضي الجديدة التي تقع في المناطق الواقعة على دلتا النيل في مصر السفلى.

لقد أجريت العديد من الدراسات لتقييم أثر هذا المشروع بما في ذلك التقييم المرحلي الذاتي (أبريل 2004) ودراسة آثار المشروع (مايو 2005) وتقرير المراجعة الداخلية (يوليو 2005) وتقرير متابعة البرنامج القطري (نوفمبر 2005) حيث أكدت جميعها المساهمة الإيجابية لبرنامج الأغذية العالمي في دعم الفقراء المعدمين، وخاصة أثناء المرحلة الأولى من استيطانهم، وعلاوة على ذلك فقد أشارت تلك الدراسات إلى ضرورة دعم الفئات الأكثر هشاشة في صعيد مصر من خلال مساعدتهم على إقامة الأصول وزيادة دخلهم من الزراعة والثروة الحيوانية والخدمات التكميلية إلى أن تصبح مكتفية ذاتيًا، تضمن هذا العقد التنفيذي دمج للدروس المستفادة التي أوصت بها بعثات التقييم المختلفة.

مبررات مساعدات برنامج الأغذية العالمي (4-1):

يخاطب هذا المشروع مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتي نجمت عن الفقر المدقع في مناطق مصر العليا وذلك من خلال زيادة مستويات الدخل من الأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية والذي بدوره سوف يحقق إنتاجية ذات قيمة عالية مما يسمح بفتح طريق لتحقيق الأمن الغذائي بمصر خاصة إذا تم تطبيقه على المستوى القومي، وسوف يتحقق ذلك من خلال مساعدة المجتمعات الريفية التي تعاني من الفقر على خلق الأصول الأساسية اللازمة لحياتهم وبمساعدة حائزي الحيازات الزراعية الصغيرة على تحسين التنوع المحصولي لزراعاتهم، زيادة فرصة التعامل مع الأسواق وتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد وأيضًا تحسين الحدية الإنتاجية للأراضي الزراعية هذا بالإضافة إلى توفير مصدر لدخل الزوجة وأسر المعدمين. يساعد هذا المشروع عدد من المجتمعات الهاشة بمنطقة مصر الوسطى العليا على خلق وامتلاك وإدارة الأصول الضرورية لاستمرار معيشتهم بالإضافة إلى توفير التدريب والمساعدات الفنية والتمويل الصغير، يصرف المنتفعين حوالي 70% من دخلهم على توفير الغذاء ولكن مع وجود المعونة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي فإنهم يستطيعون توفير نسبة كبيرة من أجورهم وتوجهها لتحسين ظروفهم المعيشية.

تقوم الحكومة المصرية بتطبيق برنامج شامل يعمل على توفير الدعم الحكومي لمواد غذائية محددة وينفذ تحت شعار حماية المستهلك الفقير ومع ذلك فإن الفئات الهاشة الفقيرة في صعيد مصر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك البرامج لأنها لا تصل إلى مستحقيها. وتقوم الحكومة المصرية حاليًا بإصلاح هذه البرامج حتى يصل الدعم لمستحقينه من الفقراء دون غيرهم بالإضافة إلى تحسين نوعية المواد الغذائية المقدمة، وفي هذا الشأن يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يساعد على سد تلك الفجوة الغذائية لعدد 50000 ألف فرد في محافظات صعيد مصر لحين قيام الحكومة بالانتهاء ومن إصلاح برامج الدعم الغذائي وقيام الدولة بزيادة مبالغ الإنفاق العام الموجه لتلك المناطق.

2- أهداف ومخرجات المشروع:

الأهداف طويلة المدى (2-1):

تمشيًا مع إستراتيجية الحكومة المصرية لتنمية المناطق الريفية والتزامها نحو زيادة الاستثمار في منطقة صعيد مصر فإن الأهداف طويلة المدى لهذا المشروع تشمل مساعدة الأسر والمجتمعات الفقيرة التي تعاني دائمًا من نقص الغذاء على زيادة دخلهم من العائد الزراعي والثروة الحيوانية وتوفير الخدمات الأساسية من خلال خلق أصول مادية واجتماعية وبشرية.

الأهداف المباشرة للمشروع والتي تتمثل فيما يلي (2-2):

أ) تمكين المجتمعات الهاشة من خلال دعم المنظمات المجتمعية وتشجيع الاستقلالية الفردية اقتصاديًا.

ب) خلق أصول مادية تساعد على تحسين مستوى المعيشة داخل تلك المجتمعات.

ج) العمل على زيادة دخل الأسر من النشاط الزراعي والثروة الحيوانية وتحسين الخدمات الأساسية.

د) توفير فرص التدريب للمنتفعين لتحسين مهاراتهم ورفع درجة الوعي لديهم لأهمية العادات الغذائية والصحية السليمة.

الأهداف غير المباشرة المحققة من خلال شركاء برنامج الأغذية العالمي (2-3):

أ) خلق قنوات الاتصال بين المزارعين من جهة وموردي القطاع الخاص والمصدرين وبائعي التجزئة من جهة أخرى) لتحسين دخل المزارع من الزراعة والإنتاج الحيواني.

ب) توفير التمويل الصغير من خلال الوسائل التجارية وصندوق التنمية.

ج) تطوير تكنولوجيا ما بعد الحصاد مثل مصانع تغليف المواد الغذائية المجمدة والمتاجر التي تخدم مناطق عمل المشروع.

المخرجات المتوقعة (2-4):

أ) دعم وتمكين عدد 20 مجتمع من المجتمعات الهاشة بما يعود بالنفع على 2000 أسرة منتفعة على الأقل.

ب) تطوير الأصول الزراعية لعدد 10 مجموعات زراعية بما يعود بالنفع على 1000 مزارع على الأقل.

ج) تقديم الدعم في مجالات التغذية الصحة العامة والصرف الصحي في بعض المجتمعات الهاشة بما يعود بالنفع على 2000) منتفع على الأقل.

د) توفير فرص لعمل المشروعات الصغيرة ذات العائد بما يعود بالنفع على 400 منتفع على الأقل.

ه) خلق أصول مادية بما يعود بالنفع على 2000 منتفع على الأقل.

الأنشطة (2-4):

سيتم تنفيذ المخرجات سالفة الذكر عن طريق تنفيذ الأنشطة التالية:

مخرج 1- تمكين المجتمعات الهاشة:

يتم تمكين تلك المجتمعات للمشاركة في جميع مراحل التخطيط والمتابعة والتقييم للمشروع، كما سيتم تطبيق دليل تنمية المجتمعات بالمشاركة والذي تم تطويره بالتعاون مع هيئة التنمية الألمانية (GTZ) بل ممثل 30 تدريب. لأكثر مدى ممكن ، أكثر من ذلك سوف يتم عن المؤسسات المجتمعية المحلية على مهارات التفاوض والاتصال وإدارة الأعمال والضوابط التنفيذية والمالية الداخلية وكذلك تكنولوجيا المعلومات.

كما سيتم التأكد على مشاركة السلطات المحلية على مستوى المحافظة وذلك من خلال تشكيل لجنة على مستوى المحافظة تتناول المسائل الإستراتيجية لإدارة المشروع وسوف ينضم لهذه اللجنة ممثلين عن المحافظة والمؤسسات المجتمعية والقطاع الخاص.

مخرج 2- خلق أصول مادية:

خلق أصول مادية تعمل على زيادة الدخل من الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات والخدمات المعاونة التي سيتم إنشاؤها تحت شعار الغذاء مقابل العمل. وتشمل تلك الأصول الصوب الزراعية والمزارع الإرشادية والمشاتل وبنوك المواشي والتجهيزات الخاصة بمعاملات ما بعد الحصاد ومراكز التدريب ومصانع تعليب المنتجات المجمدة.

مخرج 3- حصول المنتفعين على المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعي والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة:

الاستعانة بخبراء مؤهلين تأهيلاً عاليًا من مركز الزراعة الحيوية بأسوان والجامعات والمراكز البحثية ذات الشهرة لتوفير دورات تدريبية نظرية لمجموعة تصل إلى حوالي 20 مهندس إرشاد زراعي، وعقب تلك الدورات يتم تدريب هؤلاء المهندسين بالإضافة إلى 200 منتفع ميدانيًا في الحقول الإرشادية، ويتم تعيين هؤلاء المهندسين للاستعانة بهم في خدمة المنتفعين طوال مدة المشروع.

تدريب الفقراء المعدمين غير العاملين خاصة النساء على أفضل وسائل القطف وخدمات ومعاملات ما بعد الحصاد مثل الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين حيث تحتاج تلك المعاملات إلى مهارات عالية خاصة في تلك المناطق وقد وضح ذلك في تطبيقات التدريب المجتمعة لبرنامج الأغذية العالمي. وتدريب النساء على الوسائل الحديثة لزيادة إنتاج الثروة الحيوانية.

تنظيم زيارات تبادل الخبرات تحت ما يعرف بنشاط من مزرعة إلى مزرعة ل 25 فرد من أعضاء جمعيات تنمية المجتمع والتي بدورها ستعمل على نشر الوعي في مجتمعاتهم وفقًا لخطط متفق عليها.

إنشاء مراكز تسويق زراعية لإمداد المزارعين بآليات التسويق ومعلومات عن أسعار السلع بالأسواق وتوفير دورات تدريبية على التدرج والتعبئة والتسويق وتوفير الخدمات اللازمة لربط المزارعين بالمصدرين والموردين ومصنعي الأغذية من القطاع الخاص.

تدريب الخريجين الذين يعانون من البطالة في أكثر المناطق فقرًا وتأهيلهم للعمل في مراكز التسويق أو أنشطة معاملات ما بعد الحصاد.

توفير فرص للحصول على قروض صغيرة للمنتفعين لتمويل المشروعات الصغيرة ذات العائد في مجالات الزراعة وإعادة تدوير المخلفات وتربية الحيوانات والخدمات المعاونة الأخرى.

مخرج 4- اكتساب المنتفعين للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم:

توفير التدريب على المهارات الحياتية اللازمة مثل محو كل من الأمية والأمية الرقمية التعرف على طرق الاتصال ومناهج المشاركة مع إثارة الوعي لأهمية دور الريادة بين المنتفعين حيث من المخطط أن يتولى هؤلاء المتطوعين النساء في مجتمعاتهم.

تنظيم حملات توعية صحية وغذائية بالتعاون مع المعهد القومي للتغذية وبعض الإدارات الصحية الأخرى في مجالي الصحة والغذاء كما سيتم اختيار 40 متطوع بحد أقصى وتدريبهم على بعض المهارات المتعلقة بالصحة والغذاء مثل تدريب القابلة (الداية) وتدريب المنتفعين على الإسعافات الأولية.

3- الفائدة العائدة من المشروع والمستفيدين منه:

3-1) أسلوب ومعايير اختيار منتفعي المشروع:

يقدر إجمالي عدد المستفيدين من المشروع بحوالي 30.000 نسمة يمثلون من أكثر سكان محافظات مصر الوسطى العليا هشاشة منهم نسبة حوالي 30% من السيدات.

تعطى أولوية لأكثر المناطق هشاشة في محافظتي أسيوط وسوهاج وكلما توافرت المصادر كلما سيتم إضافة مناطق من بني سويف والفيوم. فيما يلي جدول يوضح قائمة بالمحافظات المدرجة في المشروع وعدد المنتفعين في كل محافظة:

المحافظة عدد الأسر عدد المنتفعين

1- المحافظات التي لها أولوية:

سوهاج 1000 5000 -

أسيوط 1000 5000 -

2- محافظات أخرى:

الفيوم 2000 10000 -

المنيا 1500 7500 -

بني سويف 1500 7500 -

إجمالي 7000 35.000

يتم اختيار القرى والمجتمعات بالتشاور بين برنامج الأغذية العالمي والجهاز المنوط بإدارة مشروعات مساعدات برنامج الأغذية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي واللجنة الإشرافية ويتم اختيار تلك المجتمعات بناءً على مدى هشاشة المجتمع (الفقر وحالات سوء التغذية) واحتمالات تنفيذ المشروعات التنموية بها (يكون المؤشر عليها هو وجود الموارد البشرية والطبيعية).

يتم تنفيذ خطة العمل التنموية الخاصة بكل مجتمع بناءً على تطبيق منهج المشاركة بدعم من المشروع وبرنامج الأغذية العالمي وسوف تشمل خطط العمل على الأهداف والأنشطة والنتائج والجدول الزمني للأنشطة وتوزيع الأدوار والمسئوليات وعدد المنتفعين والمدخلات المطلوبة (بما يشمل الخامات والخبرات والمعونة الغذائية المطلوبة). تقوم اللجنة الإشرافية بمراجعة خطة العمليات وعمل التعديلات اللازمة في ضوء الأهداف التنموية لكل محافظة والموارد المتاحة للمشروع ويتم إرسال الخطط التنموية المجتمعية للمشروع وبرنامج الأغذية العالمي للمراجعة والتصديق.

وبمجرد اعتماد خطة العمليات سوف يشترك أعضاء من المؤسسات المجتمعية المحلية والشخصيات القيادية داخل المجتمع في الاختيار الفعلي للمنتفعين حيث يكون قائمًا على محددات تشمل الفقر، الحالة الغذائية، النوع الاجتماعي، الحضور والتواجد الدائم، والحس الانتمائي للمجتمع موضوع المساعدة من المشروع، مدى وثاقة الصلة بين الأنشطة الاقتصادية التي يقومون بها والأهداف التي يركز عليها المشروع ومدى جديتهم في الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه. ويتم تطوير معايير الاختيار بواسطة كل من برنامج الأغذية العالمي والجهاز المنوط بتنفيذ مشروعات برنامج الأغذية العالمي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي واللجنة الإشرافية وبعد ذلك يتم إشراك المؤسسات المجتمعية التنموية.

3-2) الفوائد العائدة من المشروع:

تتضمن فوائد المشروع توفير حصة غذائية للمنتفعين وأسرهم يتم توزيعها على أساس المشاركة الجدية في الأنشطة الواردة في خطة العمل وهي أنشطة التدريب والاستفادة من نشاط القروض والاستفادة من الأصول المادية التي سيتم الحصول عليها نتيجة لدعم زيادة الدخل بموجب هذا المشروع ويقدم برنامج الأغذية العالمي المعونة الغذائية لأسر المنتفعين على أساس ربع سنوي والتي تقدر قيمتها الشهرية ب 25 دولارًا ويبلغ إجمالي حجم المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج 3200 طن ويخضع ذلك لتوافرها لدى البرنامج.

يتم ربط المعونة الغذائية بالفوائد العائدة من المشروع مثل التدريب والخدمات الإرشادية والأصول الزراعية وتوفير التمويل الصغير، وبالنسبة للمساعدات غير الغذائية سيتم تحديدها من خلال تطبيق منهج المشاركة حيث إنها ستختلف من مجتمع لآخر.

إن الفائدة الأشمل للمشروع هي تحفيز الهيئات المحلية التابعة للحكومة المصرية على تطبيق مفهوم اللامركزية أثناء تنفيذ الأنشطة التنموية في المجتمعات الريفية.

3-3) الاهتمام بالنوع الاجتماعي (الجندر) وأثره على المرأة:

تحتل المرأة مركزها في اهتمامات المشروع وخاصة اللاتي يتعرضن لمخاطر الاتجار وضحايا الهجرة الداخلية.

ضمان استفادة المرأة من أنشطة المشروع بشكل متكافئ مع الرجل.

تحقيق قواعد المساواة بين الجنسين في مجال توزيع المعونة الغذائية والاستفادة من أنشطة المشروع. وسوف يسعى برنامج الغذاء العالمي بكافة السبل لتحقيق ضمان تمثيل المرأة في لجان إدارة مشروعات الأنشطة المختلفة ولجان توزيع المعونة بنسبة لا تقل عن 30%، وقد يصعب تحقيق ذلك في كل مناطق عمل المشروع إلا أن البرنامج سيعمل على وضع خطط بديلة لجعل صوت المرأة مسموعًا.

زيادة الوعي بالتغذية المناسبة لكل من المرأة والطفل.

ضمن الأهداف الهامة المتعددة التي يسعى المشروع إلى تحقيقها يأخذ نشاط رفع كفاءة مهارة المرأة في مجال محو الأمية الرقمية والمهنية واستخدام الحاسب الآلي واستخدام اللغة الإنجليزية موضعه الهام على رأس أهداف المشروع بصفة عامة ومن المنتظر أن يتم تنفيذ هذا النشاط من خلال التعاون هيئة محو أمية الكبار وهي هيئة حكومية معتمدة وكذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

اهتمامات البيئة (4-3):

من المتوقع أن يؤثر المشروع إيجابيًا على البيئة من خلال تدريب المزارعين على استخدامات نظم الزراعات وطرق الري الصديقة للبيئة والتي تفي في نفس الوقت بمتطلبات السوق المحلي ومعايير التصدير، كما سيعمل المشروع على نشر الوعي الصحي والمرافق الصحية في القرى المستهدفة ومن المتوقع أنه لن تكون هناك أية آثار سلبية تذكر في المناطق التي ينفذ بها مشروعات برنامج الأغذية العالمي.

المادة 2 عقد اتفاق

تعهدات برنامج الأغذية العالمي

إضافة إلى الشروط والبنود التي تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي والتي سبق الإشارة إليها في العقد الموقع بينهما... يتولى برنامج الأغذية العالمي الوفاء بتعهداته على النحو التالي:

1- تقديم المعونة الغذائية:

وفقًا لما هو متاح من الموارد بصفة عامة أو سلعة غذائية بذاتها بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الأغذية العالمي (1-1) للحكومة المصرية السلع الغذائية (يتم التسليم في الميناء في حالة توريد المعونة من الخارج بينما يتم تسليمها بالمخازن في حالة شرائها من السوق المحلي) وفيما يلي بيان بكميات المواد الغذائية والتي تقدر قيمتها الإجمالية (متضمنة تكلفة الشحن والخبير المصفي والإشراف المحلي) 7.200.790 دولارًا أمريكيًا:

1- 11.498 طن متري من دقيق القمح.

2- 767 طن متري زيت نباتي.

3- 1.278 طن متري عدس.

4- 511 طن متري سكر.

5- 128 طن متري ملح.

تتنوع المواد الغذائية المذكورة بعاليه وفقًا للعادات الغذائية المحلية وهي تمثل حجم تمويل المشروع وأغراضه المتفق عليها (2-1). وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التي ستقدم للمشروع وفقًا لما هو متاح لبرنامج الأغذية العالمي ومحليًا بالدولة المتلقية.

وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءًا من البرنامج القطري العام وللمدير القطري الحق في إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية.

(1-3) وفقًا للمتاح من الموارد الغذائية يوفر برنامج الأغذية العالمي مواد المعونة وحتى تاريخ انتهاء هذا المشروع.

(1-4) تحدد الشحنات طبقًا للمتاح من السلع المذكورة بعاليه وفقًا لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير في مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقًا لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة.

(1-5) قد يحدث تغير في مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محليًا (سواء مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الأغذية من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج يتعهد بشراء هذه السلع من السوق المحلي.

(1-6) يتعهد برنامج الأغذية العالمي بأن يخطر الحكومة المصرية بقدر الإمكان وبصورة منتظمة بما يتحقق من ترتيبات خاصة بتوريد السلع الغذائية.

(1-7) يتخذ برنامج الأغذية العالمي كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها في مادة 2 فقرة (1-1) كما يتولى إقامة الدعوة القضائية اللازمة على شركات النقل استنادا إلى تقرير الخبير المصفي المكلف من قبل البرنامج ويتم الاستلام وفقًا لسلامة وصول السلع وللبرنامج أن يوفر كميات إضافية في حالة وجود عجز في الكمية المسلمة بنسبة تزيد عن خمسة في المائة فُقدت أو تلفت أثناء شحن الكمية وخاصة حالة انتهاء العمل بالمشروع ومازالت تلك الكمية مطلوبة للتوزيع.

2- الخدمات الإشرافية والاستشارية:

(2-1) يتعهد برنامج الأغذية العالمي بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفي المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من خلال الإطار العام لتنفيذ المشروع.

(2-2) قد يقدم برنامج الأغذية المساعدة الفنية في دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خدمات استشارية لتدريب العاملين من شركاء البرنامج ميدانيًا في مجالات الإدارة بالنتائج وكيفية عمل المبادرات الشخصية وتنمية المجتمع بالمشاركة وأنشطة المتابعة والتقييم والجندر وذلك وفقًا لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع.

(2-3) يعمل المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي في تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي كما يقدم المشورة والنصح لمدير/ مديرة المشروع وهيئة موظفيه في مجالات:

أ) الإجراءات اللوجيستية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية).

ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع).

ج) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى).

(2-4) لتحقيق الدور الاستشاري والإداري الذي يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذي للمشروع فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الجهاز الإداري للمشروع في أداء المهام التالية:

أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع):

يتضمن ذلك مساعدة موظفي المشروع في إعداد التقارير الربع سنوية والتقارير المتعلقة بمراحل تنفيذ المشروع كما هو موضح بملحق (2) ومتابعة المشروع وفقًا لمؤشرات الأداء المقترحة في ملحق (1).

يتعهد موظفو مكتب البرنامج القطري لعمل ما يلي بالتعاون مع المدير التنفيذي للمشروع:

1- زيارات متابعة ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية.

2- زيارات ميزانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة وذلك لمقابلة السلطات المحلية في المنطقة أو على مستوى القرية بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرهم.

يقوم الموظف المسئول بمكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتها مع مسئولي المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات التقرير لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها.

ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى:

يقوم المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي بإخطار ممثلي الجهات المانحة وممثلي المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1- المكاتبات الرسمية.

2- الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة.

3- الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التي يتم الإعداد لها مع تلك الجهات.

يقوم المكتب القطري بالتشاور مع المدير التنفيذي للمشروع بإعداد زيارات ميزانية توضيحية خاصة للمناطق التي يتم اختيارها لممثلي الجهات المانحة المهتمة بنشاط البرنامج أو التي يمكن أن تقدم خدمات تنموية ذات الصلة لمواقع يتم اختيارها بين المكتب القطري للبرنامج ومدير المشروع، كما يقوم المكتب القطري للبرنامج بدعوة ممثلي الجهات المانحة للمشاركة في زياراته الميدانية المنتظمة لمواقع عمل المشروع.

يلعب البرنامج القطري دورًا هامًا للحصول على مصادر تمويل من جهات مانحة أخرى والتي يمكن الاستفادة منها في دعم أنشطة المشروع وفي هذه الحالة تتعاون وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ممثلة في الجهة المنفذة للمشروع مع الشركاء الجدد في تنفيذ الأنشطة الممولة من تلك المصادر.

3- متابعة وتقييم المشروع:

(3-1) يقدم المكتب القطري خلال مدة المشروع تقريرًا سنويًا وفقًا للمعايير التي يجدها برنامج الأغذية العالمي، كما يقوم المكتب القطري بعمل التقارير الخاصة بحركة السلع وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها تحت نظام حركة السلع وتحليل العمليات، ويقدم المكتب تقاريره المالية بما يشمل حسابات المشروع بما يتماشى ومعايير نظام المعلومات الدولية.

(3-2) وفي نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذي للمشروع وتأثيره، يشمل هذا التقييم عدة موضوعات مثل المنتفعين المستهدفين وتوفير الخدمات وعمل التصميمات، كما يشمل أيضًا تحقيق الأهداف الأساسية بما يعني القضاء على الفقر والتنمية الزراعية المستدامة ومدى جدوى المعونة الغذائية وأيضًا يتم إيجاز النتائج والتوصيات في تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التي قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات المختلفة.

المادة 3 عقد اتفاق

التزامات الحكومة المصرية

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمي، كما ذكر سالفًا في هذا العقد التنفيذي، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية:

1- تنفيذ وإدارة المشروع:

(1-1) تتعهد الحكومة بموجب هذه الاتفاقية بتنفيذ خطة المشروع كما تكون مسئولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الأغذية العالمي من مساعدات للفئة المستهدفة.

(2-1) تلتزم الحكومة بتوفير ما يلي سواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الأغذية العالمي:

تكاليف الحكومة القيمة

تكاليف إدارية والتكاليف ذات الصلة. 6.406.900 جنيه مصري -

التكاليف المباشرة لأنشطة البرنامج القطري 9.560.000 -

.(تمويل الأنشطة التنموية)

انتقالات محلية وتخزين وتداول. 3.640.000 جنيه مصري -

التكاليف المتعلقة بالأنشطة المدعمة للمشروع 2.800.000 جنيه مصري -

.(التدريب والمتابعة والتقييم)

تجهيزات المواد والمعدات. 1.596.000 جنيه مصري -

الإجمالي 24.002.900 جنيه مصري

دولارًا أمريكيًا 4.218.436

تفوض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج (1-3) الأغذية العالمي فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بتنفيذ المشروع كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتعيين مشرف .عام يعمل كحلقة اتصال فيما يتعلق بتفاصيل خطة العمليات

يرأس مدير تنفيذي دائم الوحدة المسئولة عن الإدارة التنفيذية للمشروع داخل إطار وزارة الزراعة واستصلاح (1-4) الأراضي حيث يتولى تنفيذ أنشطة المشروع تحت إشراف وتوجيه المشرف العام كما يكون مسئولاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وبرنامج الأغذية العالمي، تقوم الهيئة التنفيذية للمشروع التابعة لوزارة الزراعة بجميع الأنشطة التنفيذية متضمنة خطط وبرامج العمل وتسهيلات تنفيذ الإجراءات اللازمة لنقل المعونة الغذائية بالإضافة إلى ضمان تحقيق المشروع .لأهدافه التنموية

لمدير المشروع وهيئة موظفيه التفويض الكامل في التنسيق مع المحافظات، والمجالس المحلية والوزارات المعنية (1-5) الأخرى (مثل وزارة الصحة، وزارة التعليم، وزارة التضامن الاجتماعي) لتحقيق المدخلات الفنية المطلوبة، بالإضافة إلى .الوكالات المحلية والدولية للحصول على الدعم في مجالات التسويق والتدريب والإرشاد

:تُشكل لجنة إشرافية على مستوى المحافظة لتتولى المسئوليات التالية (1-6)

.التصديق على قائمة بمجتمعات منتفعي المشروع

الاتصال مع المسئولين بالمنطقة والمنظمات المجتمعية أثناء الإعداد والتنفيذ لخطة عمليات تنمية المجتمع وذلك بهدف إعداد .ومراجعة تلك الخطط في ضوء أهداف المشروع والمصادر المتاحة وعمل متابعة دورية أثناء التنفيذ

التنسيق بين الجهات المانحة التي تعمل في نفس المجال بغرض توحيد أهدافهم ولضمان أن موارد الجهات المانحة المختلفة قد .تم استخدامها بصورة متكاملة لتحقيق أفضل دعم للمجتمعات المستفيدة

تعبئة المساهمات المالية والعينية من مصادر التمويل داخل المحافظة لدعم المشروع ولتحقيق التكامل بين تلك المساهمات .ومساعدات البرنامج والحكومة

:ترتيبات التنفيذ لبدء العمل بالمشروع -2

:يقوم كل من المشرف العام ورئيس مجلس الإدارة ومدير المشروع بالتأكيد على اتخاذ ما يلي قبل البدء في تنفيذ المشروع

.أ) يقوم المحافظ بشكيل لجنة إشرافية على مستوى المحافظة)

ب) إعداد خطة عمل وفقًا لخطة البرنامج القطري مع مراعاة النتائج التي تم التوصل إليها مسبقًا بالتعاون مع برنامج الأغذية) العالمي باستخدام منهج المشاركة أثناء الإعداد لهذا المشروع (انظر ملحق 3) مع تعديل خطة العمل سنويًا في ضوء تقدم سير .العمل والتحديات التي تواجه تنفيذ المشروع

ج) إعداد خطة عمليات للأنشطة التنموية بدعم من المشروع والبرنامج واللجنة الإشرافية، عمل قائمة بأسماء المنتفعين من) .مساعدات برنامج الأغذية العالمي وتقديمها للبرنامج وإصدار بطاقات صرف المعونة الغذائية لهم

.د) فتح حساب خاص للمشروع كل 7.2 فيما أقل)

.هـ) يتم تحديد مخازن ملائمة (يتم شراؤها أو تأجيرها) بحيث تكون مهيأة لتخزين المعونة)

:استلام ونقل ملكية السلع -3

تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي، والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى (3-1) رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل في حالة نقل السلع من المركب الراسية في عرض البحر إلى الميناء. وفقًا لشروط تعاقد النقل المعمول بها لدى برنامج الأغذية العالمي فإن الشركة الناقلة تتحمل مسئولية تأمين المواد الغذائية حتى .يتم تسليمها سواء على رصيف الميناء أو حتى نقلها إلى الصنادل

أما في حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل (3-2) الملاحي الرئيسية فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب. أما في حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية في عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل .ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل عن طريق ونش التفريغ

.تسري أحكام البنود سالفة الذكر على المواد غير الغذائية (3-3)

:استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام -4

.في جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكيد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى (4-1)

من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما في ذلك الرسوم الجمركية (4-2) ومصروفات استخدام الرصيف البحري وعائدات المواني بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسوم والفرز وما يماثلها من رسوم .المواني المشابهة

في حالة شحن المواد الغذائية على مراكب، يقوم برنامج الأغذية العالمي بسدادها وتتحمل الحكومة جميع الغرامات (4-3) الناتجة عن التباطؤ في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أي وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضًا بسدادها لبرنامج الأغذية العالمي لدى مطالبته بها ومن ناحية أخرى فإن أية امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ/ مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوي وتودع في حساب .مجمع المدخرات

في كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة في (4-4) .استلامها

في حالة قيام برنامج الأغذية العالمي بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالسداد الفوري (4-5) .للغرامات

:الإشراف على السلع والتعويضات -5

تمكن الحكومة الخبير المعين من قبل برنامج الأغذية العالمي من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد (5-1) تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادات بذلك لاتخاذ كافة .الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات

على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الأغذية العالمي وحده الحق في متابعة وتسوية كافة القضايا (5-2) المقامة ضد شركة النقل البحري أو البري فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التي تلحق بالسلع والتي تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاهها نيابة عن الحكومة وبناء على موافقتها المسبقة كلما تطلب .الأمر ذلك

(5-3) بدون الإخلال بمصطلح "نقل الملكية" فإنه في حالة تعدي التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الأغذية العالمي الحق بناءً على رغبته وحده في رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التي تقع في مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها.

(5-4) لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق تختص ببوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالشكل الإداري للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة.

(5-5) فيما يتعلق بالسلع التي يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة في بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الأغذية العالمي والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الأغذية العالمي باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحمولة الواردة على ظهر المركب وفي حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتي سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة في بوليصة الشحن، يقوم البرنامج بالتحري عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة - وتبدأ مسئولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع بمجرد انتهاء عمليات التفريغ والتي تتولى في ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب. أما في حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء، تكون مسئولية الحكومة في هذه الحالة هي التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً في ميناء الاستلام المحدد.

(5-6) أي "حمولة كاملة" فالحكومة في هذه الحالة "F.C.L" بالنسبة للشحنة الواردة في حاويات أو ما شابه ذلك تحمل عبارة مسئولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب في ميناء التفريغ ولابد من تواجد مندوب برنامج الأغذية العالمي أثناء عمليات التفريغ وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ما قبل التفريغ أي تدخل ضمن مسئولية البرنامج، حيث ما زال مالكًا للشحنة. وإذا حدث أي تأخير أو تباطؤ فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفريغ أي تقع ضمن مسئولية الحكومة بمعنى أنها حدث بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة، أما في حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع - وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة - فإن الخبير المعين من قبل البرنامج غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات وعلى ذلك فإن أية خسائر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التي يصبح لها الحق في إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات.

6- الانتفاع من السلع:

(6-1) يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمي إلى ميناء الوصول وبعد الانتهاء من إجراءات التخليص الجمركي بالميناء يتم تخزين المعونة الغذائية في المخازن المركزية ويتم توزيعها بموافقة البرنامج بواقع ربع سنوي إما في المخازن المحلية أو في أماكن أخرى قريبة من المجتمعات المستفيدة من أنشطة المشروع.

(6-2) يتسلم المنتفعين الحصة الغذائية عن الفترة التي يكون مسجلاً فيها بانتفاعه من أنشطة المشروع ويتم تقديم المعونة لكل مجتمع لمدة لا تزيد عن سنتين حيث تشير خطة العمليات أن مدة اشتراك المنتفعين في أنشطة المشروع قد تقل عن عامين.

(6-3) يتم إخبار المنتفعين بمواعيد توزيع المعونة عند وصولها إلى مخازن التوزيع الفرعية ويتسلم المنتفعين المعونة عند تقديمهم لبطاقات صرف المعونة وبالنسبة للمتزوجين يتم إصدار البطاقة باسم عائل الأسرة وزوجته/ زوجها. ويتميز هذا النظام بإتاحة الفرصة لزوجة/ زوج عائل الأسرة باستلام المعونة في حالة غيابه وإذا كانت المرأة هي عائل الأسرة يتم إصدار البطاقة باسم أحد من أفراد أسرتها تقوم هي باختياره، تشتمل بطاقة صرف المعونة على البيانات الأساسية للمنتفع مثل: الاسم بالكامل كما هو مدون بالبطاقة الشخصية أو شهادة الميلاد والنوع وعنوان المنتفع... إلخ، وهذه البيانات تساعد على تسهيل أعمال فريق المتابعة بالمشروع والبرنامج.

(6-4) تقوم إدارة المشروع ممثلة في المدير التنفيذي للمشروع بالتعاون مع الهيئات العامة والمحلية باتخاذ إجراءات صارمة لضمان سلامة المعونة الغذائية حتى تصل إلى المنتفعين وأيضًا للتحكم في عمليات التوزيع ومنع أي مخالفات في قوانين ترخيص السلع المدعمة من برنامج الأغذية العالمي وفي حالة حدوث ذلك سيقوم المشرف العام على المشروع بإخطار المدير القطري للبرنامج على الفور بهذه المخالفات وما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع وإصلاح ذلك.

(6-5) بدون الإخلال بمصطلح "نقل الملكية" فإن برنامج الأغذية العالمي له كامل الحق في البحث مع الحكومة في إمكانية استخدام كمية من السلع المسلمة في حالات الاحتياجات الغذائية الطارئة وغير المتوقعة داخل أو خارج البلد المعنية وسوف يتم استبدال هذه السلع المستخدمة في الإعانة في حالات الطوارئ بواسطة البرنامج وذلك طبقًا لما تم الاتفاق عليه بين كل من

برنامج الأغذية العالمي والحكومة... بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف النقل والتداولات الخارجية ستكون على نفقة برنامج الأغذية العالمي.

7- مدخرات المشروع:

(7-1) تساهم الحكومة بمبلغ 30 جنيهًا مصريًا لكل أسرة مستوطنة شهريًا على أن يتم إيداع المبالغ المتجمعة في صندوق المدخرات ومن المتوقع أن يتجمع مبلغ يقدر بحوالي 1.250.000 جنيه مصري بصندوق المدخرات بالإضافة إلى المدخرات المتراكمة من مساهمات الحكومة في الفترة السابقة لهذا الاتفاق ويتم إيداع مساهمات الحكومة في حساب في بنك حكومي ويتولى كل من المشرف العام والمدير التنفيذي للمشروع مسئولية الإدارة المالية للمشروع بما يشمل ميزانية المشروع وحسابات جميع المعاملات المالية.

(7-2) ولن يتم بموجب هذه الاتفاقية بيع المعونة الغذائية للمنتفعين وسوف تضمن الحكومة أن المنتفعين لن يُطالبوا بأية مدفوعات أخرى، كما يتم فتح حساب منفصل خاص بالأموال الناجمة عن بيع الفوارغ وأيضًا أموال التشغيل الناجمة عن بيع المواد الغذائية والفوارغ الخاصة بالمشروعات السابقة وفقًا للحسابات الواردة بتقارير المراجعة، ويتم تسجيل كافة المعاملات الخاصة بهذا الحساب في الدفاتر المالية ببرنامج الأغذية العالمي كما هو منصوص عليه في المادة (2) فقرة (3 و103) يُدير البرنامج هذا الحساب حيث يتولى المدير القطري مسئولية الإدارة المالية والميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية الخاصة به، وذلك وفقًا للمنشور رقم 15 الذي صدر عن البرنامج عام 2006

(7-3) تتولى لجنة صندوق المدخرات مسئولية عن تخصيص واستخدام الحساب الحكومي وحساب الفوارغ على أن يكون المدير القطري أو نائبه أعضاء في تلك اللجنة.

(7-4) يتولى البرنامج وإدارة المشروع عمل متابعة منتظمة لمصروفات المشروع وتقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير مالي سنوي مفصل بمصروفات المشروع وخاصة الدعم المقدم على مستوى القرية ويُقدم هذا التقرير للجنة الفنية والمكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي.

(7-5) نظرًا لأهمية نشاطي الزراعة والثروة الحيوانية للمنتفع حيث إنهما من أهم مصادر زيادة دخل المزارع فإن مدخرات المشروع سيتم توزيعها كالآتي:

تخصص (35%) من مدخرات المشروع للتدريب النظري والميداني والإرشاد الزراعي والدعم الفني للمزارعين والتعاونيات والجمعيات الزراعية.

يتم تخصيص (30%) من مدخرات المشروع على المعدات أو الأصول المادية اللازمة لدعم فقراء المزارعين من النشاط الزراعي والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة.

يتم تخصيص (20%) من مدخرات المشروع لتمويل نشاط الثروة الحيوانية.

يتم تخصيص (10%) لدعم أنشطة توجه لدعم تمكين المرأة.

يتم تخصيص (5%) من مدخرات المشروع للارتقاء بمستوى أداء موظفي المشروع من خلال تلقي الدورات التدريبية.

يتم تخصيص (5%) من مدخرات المشروع لدعم الأصول والمعدات اللازمة لإدارة المشروع.

(7-6) وبالرغم من ذلك، فإن الهيئة التنفيذية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ستتخذ منهجًا أكثر مرونة في تحديد النسب المخصصة للبنود المختلفة بناءً على الاحتياج الفعلي.

(7-7) تلتزم الحكومة بتقديم الميزانية السنوية إلى مكتب البرنامج وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من مراجع قانوني خارجي على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطري للبرنامج. كما تتم هذه المراجعة الحسابية بناءً على المعايير الدولية المطبقة على الأنظمة المالية لبرنامج الأغذية العالمي بموجب خطة العمليات رقم 002/95 أو أية تعديلات تطرأ عليها والتي يقوم المكتب القطري برفعها للمشرف العام للمشروع والمدير التنفيذي. وتكون المراجعة المالية عن الفترة المالية من يناير حتى ديسمبر من كل عام ويلزم تقديم نتائج التقرير قبل 31 مارس من السنة التالية.

يشير مصطلح "بانتهاء" السابق ذكره إلى انتهاء مدة تقديم المعونة الغذائية من قبل برنامج الأغذية العالمي للمشروع.

8- الاستعداد لبدء العمل:

(8-1) لدى الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تلقي المساعدات بما في ذلك فتح حساب مستقل في البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية... تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمي كتابيًا بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجة في البند الثالث الفقرة (2) وبيان حديث عن عدد المنتفعين وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من التوريدات المتفق عليها.

(8-2) سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة في البند (6 - 1) المشار إليه آنفًا في أسرع وقت ممكن ويفهم ضمنًا أن برنامج الأغذية العالمي يحتفظ بحقه في تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل في مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك في حالة إخفاق الحكومة في تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد أوضحته الحكومة قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة.

9- اللوائح والقوانين:

(9-1) تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع وذلك قبل البدء في التنفيذ.

10- تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة:

(10-1) ستوفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمي ولموظفيه ومستشاريه ولأي أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفي ومستشاري الأمم المتحدة ومنظماتها كما تمنح الحكومة كافة الامتيازات والحصانات المطبقة على المنظمات الخاصة وتطبيقها بالمثل على ممتلكات برنامج الأغذية العالمي وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك لموظفيه ومستشاريه.

(10-2) تعتبر الحكومة مسئولة عن التعامل مع أي متطلبات أو ادعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الأغذية العالمي أو موظفيه أو مستشاريه أو أي أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذه الاتفاقية وأن تحافظ الحكومة على البرنامج والأشخاص المذكورين بعاليه وكذلك في حالة وجود أي مطالبات أو ديون ناجمة عن العمل في هذه الاتفاقية فيما عدا الحالات التي تتفق فيها كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي، على أن تكون هذه الحالات أو المطالبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء قصد متعمد قام به هؤلاء الأشخاص.

(10-3) تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف المستفيدين والعامة ببرنامج الأغذية العالمي وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الأغذية العالمي وتوزيعها.

11- الترتيبات اللازمة لمتابعة تنفيذ المشروع والتقييم:

(11-1) تلتزم الحكومة بالتعاون مع المكتب القطري بإعداد نظام دوري لعمل التقارير والمتابعة والتقييم كما يلي:

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة وآثار المشروع وتوفير أية مساعدات خارجية غير غذائية أخرى تتصل ببنود المشروع... وإذا لم يتم الاتفاق على شروط خاصة غير ذلك عليها فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التي يوردها برنامج الأغذية العالمي بشكل منفصل عن الموارد الأخرى للمشروع.

(11-2) سوف تقدم الحكومة تقريرًا ربع سنوي (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن استلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي متضمنًا معلومات عن الكمية الكلية التي تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التي تم توزيعها وبيانًا بالخسائر والرصيد المخزني في بداية ونهاية كل تقرير، كما يتضمن التقرير الربع سنوي بيانات عن تقدم أداء المشروع والمشكلات التي تواجه المشروع والتوصيات المقترحة، وسوف يتم الاتفاق بين الطرفين على صيغة التقرير الربع سنوي كما هو موضح بالملحق رقم (1).

12- استمرار تحقيق هدف المشروع:

يعتبر هذا المشروع هو أخر نشاط تنموي للبرنامج في مصر وتلتزم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتقديم الدعم اللازم لدمج منتفعي برنامج الأغذية العالمي في المساعدات الحكومية التي تقدم للمزارعين وسوف تحرص الحكومة على الاستمرار في تحقيق الهدف الرئيسي للمشروع بعد انتهاء برنامج الأغذية العالمي من تقديم مساعداته للمشروع.

المادة 4 عقد اتفاق

شروط عامة

1- تفسر شروط خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها في مستهل هذه الوثيقة.

2- تعتبر خطة العمليات هذه سارية المفعول بمجرد توقيع كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي عليه.

3- يعتبر هذا المشروع منتهيًا لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الأغذية العالمي على المنتفعين.

4- لا يتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الأغذية العالمي وفي حالة حدوث أي تغيير هام في تقدم سير المشروع يستدعى تغييرًا في الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أو كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمي لبرنامج الأغذية العالمي من خلال مكتب المدير القطري حيث يتم التفاوض بشأن التعديلات المطلوبة في خطة العمليات.

5- في حالة فشل أحد طرفي الاتفاقية في الوفاء بالتزاماته التي تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه فإن للطرف الآخر الحق في:

أ) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابةً، أو)

ب) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابي للطرف المخل خلال فترة ستين يومًا.)

6- في حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأية سلعة مقدمة من برنامج الأغذية العالمي وبالأسلوب المحدد بالبند الثالث فقرة (6)، فقد يطلب البرنامج في هذه الحالة استرداد تكلفة أي من هذه المواد أو السلع التي يساء استخدامها.

7- بالنسبة لسلع برنامج الأغذية العالمي المتبقية التي لم تستخدم في جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل في هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقًا لما يتم الاتفاق عليه بين طرفي خطة العمليات هذه.

8- أي أموال ناجمة والتي لم يتم الانتفاع بها لمدة عامين بعد انتهاء المشروع يمكن إعادة تخصيصها لأغراض أخرى في البرنامج القطري لبرنامج الأغذية العالمي... ويتم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على استخدامات تلك الأموال. ويتم إيداع الأموال الناجمة التي لم يُنتفع بها حتى الآن في صندوق مدخرات المشروع وفقًا للمادة /// فقرة (7).

9- تستمر الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها في مستهل خطة العمليات هذه إلى الحد الذي يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي وموظفيه والأفراد الآخرين المكلفين من برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ خطة العمليات هذه.

وبناءً على ما تقدم وقع الطرفان المفوضان على خطة العمليات هذه... قدمت خطة العمليات هذه في أربع نسخ باللغة الإنجليزية،،،

ملحق 1

:الملحق (1) إطار العمل والمؤشرات

النتائج والمخرجات المؤشرات

.النتائج – مساعدة المجتمعات الريفية التي تعاني من الفقر النسبة المخصصة للغذاء فقط من دخل الأسرة

وانعدام الأمن الغذائي على خلق أصول مادية

وبشرية واجتماعية والتي ستسهم في زيادة

مستويات الدخل لتلك المجتمعات من خلال

.الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى

.مخرج 1- تمكين المجتمعات الهاشة. عدد المجموعات القائمة على تنفيذ خطط عمليات المشروع

.عدد المؤسسات المجتمعية المحلية التي تم بناء القدرات والمهارات بها

عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفي المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على

.أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة

.عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لبرامج التدريب

مخرج 2- خلق الأصول المادية. 300 أسرة إضافية مستفيد من إنشاء المساكن الجديدة في منطقة مصر الوسطى

.والعليا

.عدد المجتمعات المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية

.مخرج 3- اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات نسبة المجتمعات المتوفر لديها الخدمات الإرشادية المتطورة

اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعي عدد السيدات المنتفعات اللاتي تلقين التدريب في مجالات الزراعة، تربية الحيوان

.وتربية الحيوان والخدمات المعاونة. والأنشطة المعاونة الأخرى

عدد المنتفعين الحاصلين على قروض صغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد

.في مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى

مخرج 4- رفع الوعي لدى المنتفعين واكتسابهم عدد المنتفعين المكتسبين للخبرات الحياتية التي تمكنهم من تحسين مستوى
.معيشتهم

للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من

.تحسين مستوى معيشتهم

ملحق 2

(الملحق (2

ميزانية نشاط البرنامج القطري

.فئة البرنامج: التنمية

.عنوان المشروع: تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة

.رقم المشروع: نشاط فرعي 3 للبرنامج القطري (2007 - 2011) منطقة مصر الوسطى - العليا

.الدولة المتسلمة للمعونة: مصر

.مدة المشروع: 4 سنوات

.(عدد المنتفعين: 7000 أسرة توطين (35.000 منتفع

:تكاليف التنفيذ المباشرة

السلع الكمية متوسط التكلفة الإجمالي

(طن متري) (لكل طن) (بالدولار الأمريكي)

(بالدولار الأمريكي)

دقيق القمح 11.498 250 2.874.375

عدس 1.278 450 728.175

زيت نباتي 767 950 574.875

سكر 511 375 140.525

ملح 128 80 10.220

إجمالي السلع 14.180 4.328.170

الانتقال الخارجي 128 1.815.072

إجمالي تكاليف التنفيذ المباشرة 6.1 86.500

تكاليف الدعم المباشر 27 382.867

تكاليف الدعم غير المباشر (7%) 462.883

إجمالي تكاليف برنامج الأغذية العالمي 7.075.492

(تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكي

مصاريف إدارية 1.125.993

دعم أنشطة التنمية 1.680.140

انتقالات محلية، تكاليف التخزين والتداول 639.718

تكاليف تدريب العاملين والمتابعة والتقييم 492.091

أدوات ومعدات 280.492

إجمالي تكاليف الحكومة المصرية 4.218.434

(بالدولار الأمريكي)

إجمالي تكاليف المشروع 11.293.926

الدولار الأمريكي = 5.69 جنيه مصري

ملحق 3

(الملحق (3

خطة العمليات السنوية

يتم إعداد خطة العمليات السنوية بناءً على النتائج المتوقعة والاستراتيجيات والميزانيات والشركاء المنفذين الذين تم تحديدهم في خطة عمل البرنامج القطري التي تعكس الإنجازات والدروس المستفادة من العام السابق. كما تقوم خطة العمليات بتحديد .(المداخلات المتعلقة بالنتائج والمخرجات و/ أو الشركاء المنفذين (داخل إطار المشروعات

يجب أن تعكس المراجعة السنوية للبرنامج كافة بنود خطة العمل السنوية التي يجب ربطها بخطة المتابعة والتقييم المدرجة في .خطة عمليات البرنامج القطري حيث تعتبر تلك الخطة هي حجر الأساس التي يبنى عليها تقارير تقدم سير العمل

1- ما هي خطة العمليات السنوية؟

تعكس خطة العمليات السنوية التخطيط التفصيلي للأنشطة وتحدد ما سيتم إنجازه خلال هذه السنة لتحقيق نتيجة أو مجموعة من :النتائج التي تم تحديدها في خطة عمل البرنامج القطري، وتتضمن خطة العمليات السنوية ما يلي

.النتائج المتوقعة

.الأنشطة التي سيتم تنفيذها لتحقيق النتائج المتوقعة

.الإطار الزمني لتنفيذ الأنشطة المخططة

.الجهات المسئولة عن تنفيذ الأنشطة

.المدخلات المتعلقة بكل نشاط

يجب أن يؤدي اكتمال تنفيذ الأنشطة بمرور الوقت إلى تحقيق مخرجات البرنامج القطري، مما يسهم بدوره في تحقيق نتائج خطة العمليات للبرنامج القطري. وتحتوي خطة العمليات على الأساسيات التي تتطلبها المدخلات (الأموال النقدية، الإمدادات، .العقود، السفر والموظفين)، كما تحتوي على أوجه صرف الأموال لتنفيذ الأنشطة المخططة

2- من القائم على إعداد خطة العمليات السنوية؟

يقوم كل من المكتب القطري والشريك المنفذ (الحكومة أو غيرها) بالمشاركة لإعداد خطة العمليات السنوية ويكون ذلك عادة في بداية أنشطة المشروع أو بعد مراجعة البرنامج السنوي للعام السابق. كما يتم إعداد خطة عمليات تفصيلية سنويًا بناءً على التوصيات والمناقشات التي تتم أثناء مراجعة البرنامج وبمجرد موافقة الشركاء على خطة العمليات المقترحة يتم التصديق .عليها والانتهاء منها

3- كيف يتم إعداد خطة العمليات السنوية؟

:تتضمن خطة العمليات السنوية ما يلي

أ) صفحة الغلاف - وهي تشير إلى نتائج إطار عمل مساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة، ونتائج البرنامج القطري،) ومخرجات البرنامج القطري، كما تتضمن الجزء السردي، وجدول يتضمن اسم المشروع والميزانية المدرجة، وجدول .بالميزانية التقديرية

جميع هذه البنود ثابتة باستثناء بند تحديث الموارد (إذا لزم الأمر)، ومدة عمل المشروع. يقوم كل من الشريك المنفذ والوكالة .بتوقيع صفحة الغلاف

:ب) تتم صياغة خطة العمل السنوية في شكل جدول يشتمل على ما يلي)

.النتائج المتوقعة للبرنامج القطري: حيث من المتوقع أن يساهم المشروع بتلك النتائج كما ورد بخطة عمليات البرنامج القطري

يجب إدراج كل الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بكل مخرج من مخرجات البرنامج القطري (سواء كانت ممولة أو غير ممولة) بما يشمل أنشطة المتابعة والتقييم، متضمنة عمليات التقييم والمتابعة الميزانية وزيارات وحدة الدعم الفني، وعمليات المراجعة .الحسابية بالإضافة إلى وسائل المتابعة الأخرى المرفقة

:توافر العناصر التالية لكل نشاط

.الإطار الزمني -

.الجهة المسئولة عن التنفيذ

.مصدر التمويل

.وصف الميزانية

.قيمة الميزانية

في حال وجود أكثر من شريك منفذ مسئول عن النشاط، يتم إدراجهم بالقائمة مع ما يقابلها من المدخلات/ بند الميزانية وقيمتها .وتوقيع خطة العمليات السنوية

(البند (3

تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة مصر الوسطى - العليا خطة العمليات السنوية

البلد: مصر

:نتيجة (2) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة

.بحلول عام 2011، يتم خفض نسبة البطالة ونقص العمالة والقضاء على العمالة السيئة للأطفال

:نتيجة (3) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة

بحلول عام 2011، يتم تقليل التفاوت القائم في مجال التنمية البشرية الإقليمية، متضمنًا تضييق الفجوة بين الجنسين وتحسين .خدمات الحفاظ على البيئة

:النتائج المتوقعة للبرنامج القطري

زيادة مستويات الدخل للمجتمعات الريفية التي تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي وذلك عن طريق خلق أصول مادية .وبشرية واجتماعية من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى

:المخرجات المتوقعة

.مخرج 1- تمكين المجتمعات الهاشة

.مخرج 2- خلق الأصول المادية

مخرج 3- اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعي وتربية الحيوان والخدمات المعاونة.

.مخرج 4- رفع الوعي لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم

.الشريك المنفذ: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

.الشركاء الآخرون: محافظتا أسيوط وسوهاج

يعرض المشروع أفضل الممارسات لزيادة دخل الأسر الهاشة من خلال أنشطة الزراعة وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى. يُنفذ المشروع بالتعاون بين كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومحافظتا أسيوط وسوهاج وكذلك المؤسسات المجتمعية المحلية. ويقدم المشروع المساعدات لعدد 2000 أسرة فقيرة على الأقل على مدى أربع سنوات. ويتضمن المشروع أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب الخاصة بالتدريب على الزراعة وتربية الحيوان؛ بناء قدرات موظفي الإرشاد؛ تحسين الخدمات الإرشادية؛ إنشاء المزارع الإرشادية والمشاتل وصناديق الثروة الحيوانية ومراكز التسويق. وقد تم تصميم هذا المشروع بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المجتمعات المحلية المنتفعة في صعيد مصر. وفي إطار عمل المشروع المتفق عليه، يتم إدراج بعض الأنشطة تفصيليًا بخطة العمليات التي يقوم بوضعها قادة المجتمعات المحلية وتستعرضها اللجنة الإشرافية على مستوى المحافظات. (مزيد من التفاصيل ملحقة بملخص الأنشطة للبند (3) للبرنامج القطري).

:الميزانية التقديرية سنويًا لجمهورية مصر العربية

:الميزانية السنوية لجمهورية مصر العربية

يتم تحديدها بناء على موافقة مصر على ميزانية هذا العام

مدة البرنامج : 2007 - 2010

البند (3) للبرنامج: إنشاء الأصول الثابتة

عنوان المشروع: تأمين سبل العيش وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة مصر

الوسطى - العليا

..... :رمز الميزانية

المدة الزمنية: أربع سنوات

..... :(وافق عليه (الشريك المنفذ

..... :(وافق عليه (برنامج الأغذية العالمي